

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩١٨

الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كيم سوك (جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بيرسيفال
	أستراليا السيد كوينلان
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد مينان
	رواندا السيد ندوهورغوريهي
	الصين السيد وانغ من
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكا
	المغرب السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2013/36)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

(S/2013/36)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/87، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، جمهورية كوريا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/36، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا

مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٩٠

(٢٠١٣)

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نيونزيمبا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن وهي مسؤولية مشرفة لكم ولبلدكم. لا شك أن مجلس الأمن سيستفيد من خبرتكم وقيادتكم الحكيمة.

أود أن أهنئ من خلالكم مرة أخرى الأعضاء الجدد في المجلس الذين يضخون دماء جديدة ويقدمون طرقا جديدة في النظر إلى المسائل المعروضة على المجلس.

أود أن أشير إلى أننا، الشركاء، لا نتفهم الأمور دائما بالطريقة نفسها أو بالسرعة ذاتها.

لقد اعتبر مجلس الأمن أن بلدنا كان على المسار الصحيح للتغلب على مشاكله على الرغم من الصعوبات الحقيقية التي واجهت بوروندي في عام ٢٠١١، حيث يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2013/36) تحسنا بارزا في المجالات والقطاعات كافة.

ويشير القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) إلى حالات إعدام خارج نطاق القضاء واغتيالات بدوافع سياسية والافتقار للحريات العامة وغيرها، كما ويلمح إلى الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووفد بلدي ليس متحمسا لاستخدام المصطلحات التي يمكن أن تتسبب في إساءة الفهم فيما يتعلق بالواقع السائد على الأرض. نشعر بالأسف لعدم تحلي عدد من الوفود بالمرونة عندما يتعلق الأمر بصياغة القرار. ويبدو لنا هذا أمرا محفيا في ضوء الجهود التي بذلها بلدي في مجالات مثل حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لبوروندي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، في إحاطته الإعلامية أمام مجلس الأمن في ٢٤ كانون الثاني/يناير إن:

إن بوروندي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن منذ ٢٠٠٤. وفي سنوات قليلة، قطعنا شوطا طويلا في إعادة بلدنا على مسار السلام والأمن والاستقرار. والمجلس في وضع جيد جدا يؤهله لتفهم ما يعنيه ذلك.

أما بشأن طلب الحكومة فيما يخص نهاية التزام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتحويله تدريجيا إلى فريق قطري على مدى ١٢ شهرا، فقد تم توجيه طلب رسمي للأمين العام وأكد عليه مجددا الأمين الدائم لوزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي أمام المجلس في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ولا يذكر القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) أي شيء بشأن ذلك. فالمرّة الوحيدة التي ذكر فيها تحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري لا تتعلق برغبة الحكومة وإنما بالمعايير المقترحة، التي رأى بعض شركائنا أنها لم تتحقق لبعض الوقت. ولهذا يثير هذا القرار علامات الاستفهام والقلق. فالقرار منفصل تماما عن روح ومضمون تقرير الأمين العام إلى المجلس (S/2013/36)، الذي يدعو إلى المزيد من التفهم والمساعدة لقيادة بوروندي.

إن شعب بوروندي الذي يدرك ماضيه ويثق في رؤيته لمستقبل أفضل بقيادة الرئيس بيير نكورونزيزا وحكومته، يصر على إحراز التقدم في النضال من أجل الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. تحيط حكومة بوروندي المجلس علما بقرار اليوم وتؤكد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي على تعاونها الكامل من أجل التصدي للتحديات الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

”واصلت بوروندي إحراز المزيد من التقدم في توطيد الأمن والاستقرار“ وإن ”بوروندي أصبحت مكانا أفضل بكثير للإقامة والعيش“ (S/PV.6909، الصفحة ١). لقد أحرزت بوروندي تقدما بارزا في المجالات كافة.

فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية، أنشأت بوروندي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على أساس التوافق. كما اعتمدنا قانونا بشأن المعارضة يسمح بمواصلة الحوار السياسي بين الأطراف السياسية.

وعلى صعيد تعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الوطنية فقد اعتمدت بوروندي سياسة صارمة عندما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد كما أنشأت كتبية خاصة لمكافحة الفساد وعينت مفتشا حكوميا عاما فضلا عن مكتب للإيرادات. كما قمنا بإنشاء مؤسسات أخرى، لا سيما المجلس الوطني للاتصالات ومجلس الأمن الوطني ومحفلا للحوار الجاري بين الأطراف السياسية ومكتبا لأمين المظالم وغيرها.

فيما يتعلق بالسلام والأمن، بعد النجاح الباهر لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، اضطلعت بوروندي ببرنامج لإصلاح القطاع الأمني وأسست لجنة وطنية دائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي مجال العدالة وحقوق الإنسان، أسست بوروندي لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وعززت استقلال القضاء، كما وضعت قيد التنفيذ آلية لتحقيق العدالة الانتقالية، التي اختتمت التحضير لقانون بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، معروض الآن على البرلمان.

لقد حققنا الكثير - أكثر مما يمكننا ذكره هنا - مما يستحق المديح والإشادة من المجتمع الدولي.